

وضع البنك الأهلي السعودي رؤيته ليكون المجموعة المالية والمصرفية الرائدة محلياً وإقليمياً من خلال تحقيق أهدافه الاستراتيجية المتمثلة في أن يكون البنك الأول في والأفضل في خدمة العملاء، والأفضل في الخدمات الإلكترونية والخيار الأول للموظفين. كان عام 2023 م حافلاً بالنجاح للبنك الأهلي السعودي. فعلى الرغم من تحديات البيئة الاقتصادية العالمية من ارتفاع وضعف نمو الناتج المحلي الإجمالي، المصرفي السعودي حظي بدعم كبير من البيئة التشغيلية مدفوعاً بنمو الناتج المحلي مما عزز الأنشطة المصرفية ومن خلال استغلال الظروف الاقتصادية المواتية وتنفيذ تدابير استراتيجية وتشغيلية بكفاءة عالية، حقق البنك نجاحاً مالياً فقد شهدت الميزانية العامة نمواً بنسبة 10 % خلال العام، ويُعزى ذلك إلى الزيادة الكبيرة في أنشطة التمويل بنسبة 10 %، مدعومةً بالمساهمات القوية من قطاعي المصرفية التجارية كما زادت ودائع العملاء على أساس سنوي في حين تجاوز إجمالي الأصول بنهاية العام تريليون بنسبة 8% ليصل إلى 20 مليار ريال نتيجة لزيادة دخل العمليات وانخفاض المخصصات. وتُعد نتائج العام المالي بمثابة شهادة على مقدرة البنك على التكيف مع التقلبات الاقتصادية العالمية، كمؤسسة وطنية بارزة في القطاع المالي السعودي. شهد القطاع المصرفي ولادة قوة مالية حقيقية على خلفية عملية الاندماج التاريخية في عام 2021 م بين البنك الأهلي ويُعتبر هذا الاندماج الذي تم خلال هو الأضخم والأسرع في القطاع البنكي في ونجح البنك في العامين التاليين في تحقيق وفورات المحدد والبالغ 800 مليون ريال سعودي، الوفورات المرجحة في التكلفة النهائية للاندماج. قامت إستراتيجية البنك الأهلي السعودي لعام 2023 م • زيادة الحصة السوقية المحلية في التمويل المصرفي وفي الحسابات الجارية وحسابات الادخار وتعظيم قيمة الحلول • ترسيخ الريادة الرقمية من خلال الرقمنة، وتنفيذ المشاريع الرقمية المبتكرة • زيادة مساهمة الشركات التابعة في تعزيز القيمة زيادة الحصة السوقية لمحفظة التمويل وفي الحسابات ارتفعت حصة البنك الأهلي السعودي إلى 28 % من إجمالي أصول السوق المصرفية في المملكة بنهاية الربع الرابع من كما استحوذ البنك على جزء كبير من صافي نتائج أي ما يمثل 26 % في الربع الرابع 2023. وبلغ صافي الدخل 29 % من إجمالي دخل القطاع المصرفي محتلاً المركز الأول في كلتا المرتبتين على مستوى المملكة بنهاية 2023 م. استحوذ البنك على 29 % في مصرفية الأفراد، و 20 % في خدمات المصرفية التجارية الشاملة، وداائع العملاء بنهاية الربع الرابع من عام 2023 م. وتشكل هذه الحصة السوقية الكبيرة مؤشراً جيداً للبنك للحفاظ على النمو في الأرباح في عام 2024 م وما بعده.